

زاد المستقنع (55) | تابع الزكاة | شرح د. عبد الحكيم العجلان

عبدالكريم الخضير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى اله واصحابه وسلم تسليماً كثيراً الى يوم الدين اما بعد فاسأل الله جل وعلا ان يوفقنا واياكم - 00:00:00

العلم النافع والعمل الصالح ان يعيننا على ذكره وشكره وحسن عبادته وان يملأ اوقاتنا بالاهداء بهديه والاستنان بسننته والاتباع لنبيه صلى الله عليه وسلم. على ذلك نحيا ونموت غير مبدلين ولا مغيرين. انه جواد كريم - 00:00:18
اه في هذا اليوم نكمل باذن الله جل وعلا ما اه بدأناه من الكلام على كتاب الزكاة ونأخذ الله باب اخراج الزكاة وما يتعلق بها من مسائل. آآ ربما يتذرع علينا في هذا اليوم آآ 00:00:43

كتاب التوحيد وانا اعتذر اليكم لشيء طار جداً آآ استطعنا ان يعني نؤجله شيئاً قليلاً حتى سنأتي على اصل الدرس وحتى يعني ايضاً لا تضعف النفوس يعني حصول التعرّف في الدرس في - 00:01:04

آآ خلال هذا آآ الفصل لكن آآ عسى الله جل وعلا ان يجعل في ذلك خيراً ولن ينتهي الفصل باذن الله جل وعلا بالنسبة لي اه كتاب الزاد حتى ننهي ما يتعلق بكتاب الصوم كله. ليكون ذلك مناسباً بين يدي اتيا الصيام - 00:01:24
حتى يكون ايضاً ابتداؤنا بعد رمضان مناسباً لما يتعلق بدراسة مسائل آآ الحج آآ فنسأل الله اعانته والتوفيق. اه كنا في الدرس الماظي تكلمنا عن مسألة وهي ما يتعلق باخراج - 00:01:44

القيمة في الزكاة. وهل اه تكون اه او هل يصح اخراج القيمة في الزكاة او لا؟ اه اخراج القيمة في الزكاة على جهتين. منها ما يكون اخراج القيمة فيها هو الاصل. وهذا قد تقدم معنا في في زكاة عروض التجارة. لأن هذه الاعيان ليست - 00:02:04
لذاتها ولانها تتبدل وتتغير وقتها بعد وقت فيصعب ان يتعلق او ان تتعلق الزكاة بشيء منه الاعياء من هذه الاعيان. هل يعني يختلفون هنا؟ هل تخرج الزكاة من الاعياء او لا - 00:02:29

مر معنا تكلمنا عليها ولا ما اشأنا اليها؟ يعني هم في هذا الباب يختلفون هل تخرج من العين او لا تخرج من العين؟ في باب زكاة والتجارة. يعني لو ان صاحب بقالة مثلاً عنده بعض الاغذية ونحو ذلك. لما حال الحال قال لن نخرج نقوداً وانما - 00:02:49
اخراج بعض هذه الاغذية. فهل يجوز او لا يجوز؟ فجمهور الفقهاء على ان المتعين هو القيمة وان محل الزكاة هي القيمة لما ذكرنا فيما مضى آآ نقل عن ابن تيمية وبعض اهل العلم آآ جواز اخراجه من آآ العين - 00:03:10

مجيء ذلك عن بعزم آآ الصحابة كما جاء في اثر معاذ وسنستدل به ايضاً على المسألة الاخرى. آآ اما الباب الثاني من الزكاة فهو ما يتعين اخراجها مما دل عليه اه الدليل او من اعيانها - 00:03:28

وهي زكاة الحبوب والثمار وزكاة السائمة آآ ونحوها ومثل ذلك زكاة الفطر. فهذه الاصل ان تخرج من وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في اربعين شاة شاة اليه كذلك؟ فدل على تعلق تعلقها بالاعياد - 00:03:48
صاعاً من طعام صاعاً من طعام ونحو ذلك من الادلة فبناء على ذلك لا اه تخرج من اقيامها. قالوا وما يدل على انها لا تخرج من القيمة انه لما تعذر اخراج اه - 00:04:08

مثلاً ايش؟ آآ اخراج بنت اللبون فانه يخرج ايش اه اذا تعذر عليه اخراج آآ لا اذا تعذر عليه اخراج بنت يخرج ابن لين لا. اذا تعذر عليه اخراج الجذعة فانه يخرج - 00:04:28

اه اذا تعذر عليه اخراج الجذع فانه يخرج حقة اليه كذلك؟ هو آآ يستحق آآ في هذه الحال الحقة قبل الجذعة الان آآ هو بنته بنت

مخاض ثم بنت لبون ثم الحقة ثم - 00:04:55

الجذعة هي الجذعة اكبر الحين فات علينا سبحانه الله الانسان نعم الجذعة هي اكبر من آآ الحقة. آآ فاذا تعذر عليه اخراج الجذع فانه يخرج حقة ويخرج ايش؟ ويخرج معها شاة يخرج شاة وعشرين درهما - 00:05:16

او شاتان فقالوا بانه لم يذهب الى القيمة في مثل هذه الحال. لم يخرج الى يذهب الى القيمة في هذه الحالة. لو كان القيمة مطلوبة لكن اقل شيء عند تعذرها ان يذهب الى القيمة ولا يقال يخرج هذا ويخرج كذا. فدل على ان الاعيان - 00:05:42

ولما طلبت الاعيان في مثل هذا؟ قال اهل العلم اولا لان فيها اظهار الشعيرة ولانه لو سير الى الاقيام لافضي ذلك الى تحايل ارباب الاموال للنقاوص ونحو ذلك. فبناء عليه قالوا بتعينها في الاعيان. آآ وهذا مذهب - 00:06:02

جمهور اهل العلم خلافا الحنفية الذين اجازوه. اما اه اه وهذا مشروع المذهب عند الحنابلة ونحوهم. اه في قول اخر عند احمد اه صار اليه بعض الحنابلة واختار الشيخ تقي الدين انه اذا جاءت مصلحة فانه يمكن ان تخرج القيمة في بعض - 00:06:22
هذه الاحوال كع تعذر مثلا انفاق الاعيان لو لم يجد فانه بدل آآ ان آآ يشتغل ونحو ذلك فيخرجها مالا. كذلك في بعض الاحوال اذا تعذر انتفاع الناس بالاقواف او نقلها - 00:06:42

في زكاة الفطر وكانت انفع لهم. فقد يقال في اه احوال خاصة بانه تخرج القيمة للمصلحة وهذا ما ذهب اليه تقييد دين ينبغي ان يقال هنا ان الاصل عدم المصير الى القيمة لان هذا لم يأتي به الشرع. لا ابتداء ولا ولا في حال الحال - 00:07:02

كما ذكرنا بالمثال. ثم انه طريق الى حصول التلاعيب. الى حصول شيء من آآ التلاعيب وآآ فتح آآ يعني آآ تقليل او النقص من حق الفقراء في هذه آآ الاموال. لكن اذا - 00:07:22

كان في ذلك مصلحة فما الذي يمنع من هذا؟ لانه جاء آآ اخراج القيمة في بعض المواطن ايضا لان النبي صلى الله عليه وسلم قال اغنوهم عن عن المسألة في ذلك اليوم آآ ونحو ذلك مما يدل على ان المقصود هو تحصيل المصلحة للفقير آآ يقال بجواز ذلك -

00:07:43

عند حصول الحاجة الظاهرة الى ذلك. عند حصول الحاجة الظاهرة الى ذلك. نعم نعم يا سيد وش عندك اه كما يقول يعني القول بان اخراج النقادين في زكاة الفطر افضل. اه اولا نقول ان - 00:08:03

هذه نتيجة غير مسلمة. يعني انها افضل ثم ثانيا نقول بانها خلاف الاصل نعم ومحل للشك في الاجزاء من عدمه اليه كذلك فبناء على ذلك كله لا يمكن ان نطلق القول بانها افضل. ولا ينبغي - 00:08:38

لحاد ان يقرر هذا ابتداء حتى ولو قلنا بالجواز وانما يقال بذلك في احوال خاصة في احوال خاصة يعني في بعض المسائل في الافتاء يعني قد يفتى في ان هذه اولى ان يخرجوا المال دون - 00:09:04

دون ولان كما قلنا لو قلنا بان هذا هو الاصل خالفنا النص وعدم ظهور هذه الشعيرة الاعيان ونحوها تظاهر بها الشعيرة ماذا تظاهر ما لا تظاهر بغيرها. يعني لو افترضنا على سبيل المثال في بعض البلاد بعض البلاد الغربية ونحوها - 00:09:28
انهم لا يقبلون آآ الارز ولا نحوه ولو آآ اردنا ان ندفع اليهم لم يقبلوا. وقالوا ماذا نفعل به في هذه الحال ايش يمكن ان يقال بان في مثل هذا المواطن او في مثل هذه الحال بانه آآ يعطون آآ نقدا - 00:09:53

او تبدل نقدا. فهنا ايش؟ استفينا اول شيء ابقينا الاصل على اصله. واننا اذا احتجنا الى مثل هذا قد يقال به. لكن اطلاق القول بان هذه افضل فيها اشكال. لكن لو كان الانسان في بلد يفتى به - 00:10:16

في مثل هذا بجواز ذلك فهو على ما على افتائهم في تلك البلاد وهذا مقرر عند اهل العلم وعند الصحابة. الصحابة كان لما كان في وقت ابي بكر كان اه يجري القول فيسيرون عليه - 00:10:36

ثم لما جاء عمر رضي الله عنه بعظ المسائل ال الحكم فيها الى غير ما كان يقتضي به ابو بكر فقط الصحابة بنحو ذلك. وجاء في امهات الالهاد في عهد ابي بكر وعمر ثم جا في عهد عثمان - 00:10:51

سوى ذلك فاذا بعض المسائل قد يسع بحكم الولاية الفقهاء او نحوم في ذلك المكان ما يسع فلو كان مثلا في بلادكم وهم على

00:11:09 مذهب ابي حنيفة فقالوا بجواز ذلك فليس لاحد ان يعترض او نحو هذا. لكن آآ لا -

ان اخراج الاصل والحت عليه والابقاء عليه حتى لمن قال بجواز اخراج القيمة ينبغي ان يكون هو المقرر في ابتداء. نعم والصلة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين وعلى الله واصحابه اجمعين. اللهم صلي وسلم رحمه الله تعالى - 00:11:29

نعم اه لما ذكر الفقهاء رحمهم الله تعالى الاموال الزكوية وذكارة الفطر التي تعلقها بالبدن اه بعد ذلك احتاج الى اه الاحكام في اه اخراج هذه الزكاة. وما يترتب على ذلك من مسائل. وما ينبغي لمخرج - 00:11:55

في الزكاة من استحضاره في تلك في تلك الحال. فهذا باب معقود لهذه المسائل وما يتعلق بها يهدفه اه بعد ذلك باهل الزكاة وهم ما من يخرج من تخرج لهم الزكاة او من تدفع - 00:12:15

اليهم هذه الاموال ثم بعد ذلك من لا يدفع اليهم ومن ما يتعلق بصدقة التطوع وما بها من مسائل وهذه طريقة الفقهاء رحمهم الله في الترتيب وحسن التنسيق وبيان كل شيء في محله في مناسبته - 00:12:35

وعدم تقديم ما حقه التأخير او تأخير ما حقه التقديم. نعم نعم هذا هو الاصل انا اذا تحقق وجوب الزكاة فان انه يقال بأنه يخرجها فورا. يعني بيان لا يتواتي في اخراجها. بالا يتواتي في - 00:12:55

وهذا هو الاصل في ما اوجب الله جل وعلا لان الله جل وعلا قال فاستبقوا الخيرات. سارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة. ولانا اذا قلناا

بان الواجب لا يجب اخراجها على الفور لا افضى ذلك اما الى تعطيله او الى تأخيره الى وقت غير معين - 00:13:22

واذا قلنا بانه آآ يجوز التأخير فالى متى لابد ان نقول بأنه يجب فرضها والا افضى ذلك الى ان تضيع الاوامر فهذا هو الاصل انه اذا اوجب الله جل وعلا امرا فانه ينبغي المسارعة اليه. ما لم يدل دليلا - 00:13:47

على جواز تأخيره. او يأتي مانع يمنع المكلف من القيام به. او يأتي مانع يمنع المكلف من القيام به والفور في كل شيء بحسبه. فالفور في كل شيء بحسبه. فالفور في الصلاة مثلا بالاتيان اليها وعند سماع المؤذن. ولا - 00:14:12

في ذلك تأخر يسير نحو وطبع حاجة او شربة ماء او نحو ذلك لكن بالنسبة للحج لا شك انه يختلف اتيانه على الفور عن اتيان الحج عن فعل الصلاة. فقد مع - 00:14:32

كونه واجبا عليه على الفور. هل يجب عليه ان يمضي من الان؟ لا عند ورود وقته تحصيل ما يكون به اتيانو هذه الفريضة. نعم فاذا

هذا هو الاصل. قال مع امكانه. اما اذا كان تم معارض او مانع يمنع - 00:14:52

ومن المسارعة في ذلك فانه اه لا يكون على الفور. اه مثل ذلك مثل ما ذكرنا في مال في مال الدين. فاننا قلنا بانه لا يتمكن من اخراجها. ببناء على ذلك - 00:15:12

اذا قبضه اخرجه لها ماضى من السنوات وهكذا. قال الا لضرورة الا اذا اضطر الى التأخير كما اه ذكروا لذلك امثلة وهو ان يكون على

سبيل المثال يؤخرها لان الساعي يأتي - 00:15:31

في قبضها فلو بذلها لافضى ذلك الى ان يأخذها منه مرة ثانية. ولا يصدقه بأنه اخرجهها. فعند ذلك نقول بأنه يجوز له ان يؤخرها. كذلك لو اه كان يؤخرها لمن اه حاجته اشد - 00:15:50

او لقريب يستحقها هنا يقولون بانها اه تؤخر. لكن هذا التأخير لا ينبغي ان يكون طويلا. فان كان قليلا فليكن ولا بأس التأخير وآآ ذكر

اهل العلم في هذا الاذن اليسير لكن آآ اما ما سوى ذلك فلا واما ما سوى ذلك - 00:16:08

فالاصل انها وجبت لزم المكلف اخراجها. والمسارعة الى ذلك. نعم. قال فان منعها جدا لوجوبها. الجحد هو التكذيب. يعني بان

يكذب ان الزكاة واجبة. يقول كفر عارف بالحكم آآ كفر اذا كان عارفا بالحكم كان آآ يكون نشا - 00:16:33

في اه عند المسلمين وهي مما يظهر حكمها ويعرف وجوبها ولا تخفى على احد كائنا من كان. فعند ذلك يكون موجود جردوا الجحد هنا دال على الحق حكم الكفر به. اما اذا كان ممن يظن منه الجهل كمن - 00:17:11

كان بادية او كان حديث عهد باسلام او نشا في مكان تكثر فيه الشبه والاهواء احتاج الى بيان الحكم له حتى آآ يعني آآ يتبين ما فات عليه ويكون معذورا قبل ذلك. فلا حكم بکفره - 00:17:31

فلا نحكم بکفره اذا كان واحد من هذه المسوغات. فلا بد ان يعرف وان يعلم. كما معنا في الصلاة عرف حكمها في عرف هنا حكم الزکاة؟ وما بيان الادلة من الكتاب والسنة على وجوبها؟ فان اقر - 00:17:51

فالحمد لله وان جحد اقام على جحوده فانه يصدق عليه ما ذكره المؤلف انه جهد وجوبها عارفا حكمها. وهو عارف بالحكم فيحكم عليه بالکفر. لماذا؟ لاما يكون کافرا؟ لانه کذب بكتاب الله جل وعلا وسنة رسوله صلی الله عليه وسلم. وما علم من دین الاسلام بالاضطرار. فانها آآ الله جل وعلا - 00:18:11

يقول واقيموا الصلاة واتوا الزکاة وهذا يقول لا زکاة اليه هذا تکذیب بكتاب الله؟ والنبي صلی الله عليه وسلم يقول بنی الاسلام على خمس واپیتاء الزکاة ذکر منها وهذا يقول لا تؤتی - 00:18:41

الزکاة ولا تبدل فدل ذلك على او ان الزکاة غير واجبة. فهنا نقول بانه آآ يکفر. قال واخذت وقتل هذه مسألة مشکلة. كيف نحكم بکفره ثم نأخذها منه مع اننا ذكرنا انها لا تجب الا على مسلم - 00:18:55

انها لا تجب الا على مسلم ها يا ابراهیم احسنت بارک الله فيك. قالوا لان تعلق حکم وجوبها سابق للحكم بکفره فهو لاما كان مسلما مضى عليه الحال تمت الشروط وجبت الزکاة في هذا المال. والمال باب والزکاة بابها من ابواب - 00:19:18

احکام الوضعية فتعلقت بالمال اکثر من تعلقها بالمکلف. فبناء على ذلك نقول بان حق الفقراء باق في هذا المال تعرض لهذا المکلف ما عرض له. فبناء على ذلك نقول نأخذها بحکم اللزوم الاول. وهو قبل ورود الطاری وهو کفر - 00:19:49

ذلك المکلف. فبناء عليه نقول بانها تؤخذ منه. واما کونه يقتل فلکونه ایش؟ قد کفر. فلکونه قد کفر قتل المرتد انا مما دلت عليه اه الشریعة. وهل يحتاج الى استتابة او لا؟ يعني تطلب توبته او لا - 00:20:09

هذه مسألة ستأتي في باب حکم المرتد وانه يستتاب. لكن هل الاستتابة على سبیل الوجوب؟ او على سبیل الاستحباب؟ او بحسب ما يرید الامر هذه مسألة سیأتي بيانها باذن الله جل وعلا في موطنها. نعم - 00:20:29

اما اذا كان قد اقر بوجوبها لكنه منعها بخلا هنا لا يحکم بکفره. لا يحکم بکفره. لاما؟ لانه لا لم يأتي ما ما الحقوا به وصف الكفر لانه غير مکذب بالله ورسوله. وهو مصدق بالله ورسوله. فلم يأت ما يدل على کفره. واما - 00:20:47

البخل بها فانها معصية وكبيرة من کبائر الذنوب. ما الدليل على ان مانع الزکاة بخلا لا يکفر هذا من معی آآ قلنا بانه قول النبي صلی الله عليه وسلم في مانع زکاة ثم يرى سبیله - 00:21:17

اما الى الجنة واما الى النار. فلو كان کافرا فانه لا اه اه لم يكن ثم امكان لان يكون من اهلي الجنة. فدل على انه لا يكون کافرا. وهذا هو المشهور من المذهب عند الحنابلة وقول جماهیر اهل العلم. وان كان - 00:21:37

قول اخر بانه يکفر لان الله جل وعلا قال فان تابوا واقاموا الصلاة واتوا الزکاة فخلوا سبیلهم. فدل على ان التقنية مشترطة بذلك وللحديث ابن عمر لا ولذلك جاءت روایة عن احمد بذلك لكن المشهور والذی اتی عليها الفتیا وعليها قول الجماهیر - 00:21:57

انه لا يکفر تارک الزکاة بخلا آآ قال اخذت منه لان هذا آآ دلیله قصة ابی بکر رضی الله تعالی عنہ لما قال والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه لرسول الله صلی الله عليه وسلم لقاتلهم عليه. فدل على انها تؤخذ منهم. وآآ يطلبون - 00:22:17

بها ولو شحت بذلك نفوسهم وبخلوا بها وبخلوا بها. ولان اخذ الزکاة وجبايتها من ولایات آآ ولی الامر فكان عليه ان يأخذها آآ من آآ بذلك رغبة او من آآ بذلك - 00:22:42

رهبة وقهرها يأخذها من الجميع. هل اه اه عليه في ذلك انهم يزاد عليه في الالح او لا اه هذا يقول المؤلف رحمه الله تعالى وعذر. يعني كانه يصیر الى قول جمهور اهل العلم وهو انه لا يؤخذ منه اکثر - 00:23:02

اکثر من الزکاة الواجبة لاستدلو في هذا بان النبي صلی الله عليه وسلم قال ليس في المال حق سوى الزکاة واما ما جاء في الحديث فان اخذوها وشطر ما له فقد تکلم اهل العلم في حديث هذا بهز ابن حکیم عن ابیه عن جده - 00:23:22

في استقامة الاستدلال به ومعناها؟ وهل يعزر في المال او لا يعزر في المال؟ لكنه لا شک انه يعزر بمعنى لو يؤدب على ترك هذه الفريضة يعني کونها او کونه لم يبذلها - 00:23:41

اه طواعية ورغبة ومحبة اه واستجابة لامر الله جل وعلا ورسوله صلى الله عليه وسلم. وسيأتي اه ما يتعلق باجزائها من عدمه. نعم نعم تجب في مال الصبي والمجنون وان كان غير مكلفين وهذا مر معنا لماذا - 00:24:01

لان باب الزكاة من باب الحكم الوضعي ما معنى الحكم الوضعي؟ هذا في اصول الفقه؟ يعني ان الزكاة تجب عند وجود المال كما انه لو ان شخصا جنى على شخص فلا نقول هل الجاني مكلف او غير مكلف - 00:24:30

بل لها جنى عليه استحق ما فات ما حصل بهذه الجنائية من عوز فكذلك الزكاة لكن لها تعلق بجانب التكليف من جهة اخرى في اه اثابة الله جل وعلا للعبد على ذلك. فبناء على هذا تجب في اموالهما من الذي - 00:24:49

وليهما وينوي بذلك اخراج الزكاة. ما الدليل على هذا؟ ما جاء في الاحاديث مرفوعة والآثار موقوفة عن الصحابة في اخراجها ولذلك جاء في الحديث اتجرروا في اموال اليتامي لا تأكلها الصدقة وهي مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وسلم وصح موقوفا عن - 00:25:08

في مواطن كثيرة. فدل على ان الزكاة تخرج في مال الصبي والمجنون. وهو مشهور المذهب عند الحنابلة. وقول الجمهور من المالكية والشافعية خلاف للحنفية نعم نعم قال ولا يجوز اخراجها الا بنينة وهي المسألة التي قلت لكم انها وان قلنا بانها - 00:25:28

من باب الاحكام الوضعية الا ان لها جهة جهة من جهات التكليف في ان المكلف يثاب عليها ويعاقب على تركها. فبناء على ذلك لا بد من النية في بذلها حتى يحصل تحصل له الاجر والمثوبة. وان قلنا بانها ايش؟ حكما وضعيا في الاصل. لكن لها جهة - 00:25:51

لكن لها جهة تكليف. ومن المعلوم ان الاعمال لا تصح الا بنينة انما الاعمال بالنيات. وآآه هذا واضح في الاصل يأتي عليه مسائل ربما يكون فيها شيء من الحاجة الى التنبيه. اولا اه طيب كيف يقال في - 00:26:16

الصبي يقول يقولون بان نية الولي نية عنهم. نية الولي نية عنهم. من يتوكل للانسان في في الاتجاه بامواله هل هو نية اه او تكفي نيته في اخراج زكاته لو ان شخصا اعطى شخص مئة الف من اخ له او قريب او نحو ذلك يتجر فيها وكل سنة يعطيه شيئا او كل سنتين او لا يعطيه ينميه لها - 00:26:36

على ما ذكر المؤلف وهو يعني المتقرر انه لا يصح ذلك ولا تكون نية كافية بل اما انه يقول اخرج عني الزكاة فينويها نعم واما انه اذا جاء ليخرج الزكاة يقول له قد حل - 00:27:06

زكاة فسأخرجها عنك فاذا قال اخرجها فانه يكون قد نوى ويكون ذلك وكيلا عنه في اخراجها. وهذا مما يحصل به عند الناس تضييع كثير فربما يتصرف الوكيل من نفسه فيخرج الزكاة فيفوت على صاحب المال النية - 00:27:27

فبناء على ذلك اذا كان هو الذي قد فوت فربما يغرم ذلك المال فربما يغرم ذلك المال. وهذا هو مشهور المذهب عند الحنابلة. اه اذا اخذها الامام قهرا فهنا هل يكون قد صحت عنه؟ مع انه يكون ما نوى اليه كذلك - 00:27:50

اذا اخذ قهرا فهل يكون ذلك كافيا؟ هذى من المسائل التي جرى شيء من التردد عند الحنابلة وعند جمع من الفقهاء هل يكون ذلك نية كافية او لا آآه فهنا قالوا في مثل هذه المسألة تكون قد سقطت عنه وتكتفي عنه نية الامام. كما ان نية الولي تكتفي عن الصغير - 00:28:18

والمجنون فقالوا كما ان الصغير والمجنون اذا اه اذا خجل عنها الولي اخرج فكذلك السلطان تكون نيته نية عنهم تكون كافية ستكون كافية. فبناء على ذلك تجزى عنه ظاهرا وباطنا. قال بعض اهل العلم بانه اذا اخذها الامام انما اخذ ما يجب عليه اخذ - 00:28:39

لكنها من جهة المكلف لم تبرأ ذمته لانه لم ينوي. فبناء على ذلك تصح ظاهرا لكنها لا تصح باطنا ما الذي يترب على قولنا بانها تصح ظاهرا ولا تصح باطنا؟ ماذا؟ سقوط المطالبة مرة ثانية. اليه كذلك - 00:29:03

انها لا يتعلق بها اجر ثوابها يلحقه الاثم الوزر في عدم الارجاع اذا اراد ان تبرأ ذمته فلا بد ان يخرج مرة ثانية بنية صالحة صالحة. آآه حقيقة القول الثاني هو قول وجيه - 00:29:22

لكن اه يعني نقول هذا البخيل الذي اخرجت منه فلا اقل من ان نقول بانه يعني اعين على اخراجها وقول الجمهور بانها وان كان اه

كونه مقيسا على اه الولي في الصغير والسلطان له ولاية فيكون حكمه حكمهما هذا له وجه - 00:29:47

اه جيد نعم يا هذا صحيح بينهما فرق. لكن يعني قالوا بان الولي اذا اخرج صحت النيابة في النيابة في هذا الموطن ممكنا فقط يعني والا القول بانها لا تصح عنه الا ظاهرا يعني قول له وجيه وممن اختاره ابن تيمية نقله آاصاح الانصاف عن ابن تيمية - 00:30:07

جماعة من محققى مذهب الحنابلة. نعم لا لا الوكيل ما ما له ولاية على الموكىل فبناء على ذلك نقول بانه لا يصح. هذى كثيرا في 00:30:37 الذين يتوجهون لاخواتهم واحوانهم واقاربهم على وجه الخصوص. والذى يعني لا يكون

انهم محاسبة دقيقة ربما يتصرف بعض الشركاء وبعضهم في اخراج الزكاة وهذا لا ينبغي الا ان يكون بنية. وان تحقق في هذا. فاذا 00:31:01 خطب خطيب الجمعة اه ان ينبه الناس على مثل هذه المسائل. اذا جرى -

قل لها ينبغي ان آآيشير الى هذه الملاحظ حتى يعين الناس على اداء واجباتهم الشرعية بدون ما خلل. نعم ويقول نعم الافضل ان 00:31:18 يفرقها بنفسه وهذا هو الاصل ولانه -

وادعى لان يوصلها الى مستحقها لان غيره لا يكون مثله في التحري والنظر والتدقيق في من يستحقها ممن لا يستحقها. نعم. ولان 00:31:43 هذا يعني اطيب لنفسه في وصول الزكاة الى المستحقين. ويسمع من الدعاء ما يكون عونا له على اداء هذه الفريضة مرة واخرى -

اه فلذلك ولان الاصل هو انها واجب لحق به. فانه يقوم به. نعم. اه الا ان يظن ان يطلبها منه فيتركها حتى يطلبها السلطان. نعم. ولان 00:32:07 يبذلها للسلطان الا بطلبها -

او علمه بعدالة من يصرفها من جهته اما اذا كان آآتؤخذ من جهة السلطان لكنها لا تنصرف في طريقها فانها آآ اذا كان له طريق لبذلها 00:32:27 بنفسه كيف هو اولى؟ لكن لو اخذها منه السلطان وهو يعلم ان السلطان لا يؤديها في مكانها او لا يبذلها في طريقها. فهنا -

اه يقول الحنابلة جماعة من اهل العلم بانه يكفيه ذلك. لانه ولاية السلطان عليها وهو المسئول عن اه حتى سئل ابن عمر بانهم 00:32:53 يطعمونها اه يبيعون بها الكلاب ويشترون. قال اعطهم ايها -

وهذا جاء عن غير واحد من الصحابة فهم هو اداتها وبقيت ذمتها وهم يتحملون ما يتبع ذلك. نعم قال ويقول عند دفعها ما وغد آآ اما 00:33:13 عند دفعها آآ جاء عند ابن ماجة انه يقول -

اللهم اجعلها مغناها ولا تجعلها مغراها. يعني لتطيب نفسه بذلك وحتى اه يحصل الاجر. واما يقول ما ورد فان هذا دلت عليه الاية 00:33:34 وصلي عليهم خذ من اموالهم صدقة تطهيرهم وتزكيتهم بها وصلي عليهم -

ان صلاتك سكن لهم. لذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم صل على الابي اوبي. فيدعون لهم نحو ذكر الفقهاء هنا انه يقول آآ آآ 00:33:54 ايش؟ اجرك الله فيما اعطيت. بارك لك فيما ابقيت -

ايش وجعله لك طهورا اه ذكرها شيئا من هذه الادعية. على كل حال اه يعني هي ادعية مناسبة ادعية مناسبة تليق بالحال وتدل عليها 00:34:19 عمومات الادلة. نعم نعم نعم اه هذا محل اخراجها فيقول والافضل اخراج زكاة كل مال في فقراء بلده ولا يجوز نقله - اه الى ما تقصر فيه الصلاة. هنا يقول الافضل ولا يجوز نقلها كيف يجمع بين هذا وذا اه هو ذكر ان الاصل ان ان تدفع الزكاة في مكانها 00:35:11 في مكانها يعني في نفس البلد -

نعم والدليل على هذا تؤخذ من اغنيائهم فتغدو في فقرائهم. ثم اراد ان يبين ان ثم محل للجواز ومحل لعدم الجواز. فان كان النقل لغير 00:35:29 المحلات لكنه دون مسافة القصر فان ذلك يكون خلاف الافضل او خلاف الاولى لكنه جائز. واما اذا -

نقلها الى ما هو ابعد ابعد من ذلك نعم فانه يكون غير جائز اما وجه الاستحباب في البلد فهذا ظاهر وهذا دلت عليه الادلة وهذا 00:35:55 مقصود الزكاة. لكن ما واجه عدم الجواز؟ استدلوا بالحديث. مفهومها -

الا تؤخذ عنهم؟ وان يكونون بانه جاء عن معاذ انه لما بعث بالزكاة الى عمر قال انا لم نبعث يعني جباتا وانما رؤى امر بعدها اليه بذلها 00:36:14 في اه عند اهل اه اليمين عند اهل اه اليمين او عند اهلها. فاستدلوا بهذا الاثر وما في معناه على نحو ما ذكرت اه -

وهذا هو مشهور المذهب عند الحنابلة انه لا يجوز نقلها الى ما تقصه فيه الصلاة. لكن قال اكثرا اهل العلم وهي رواية ثانية عند الحنابلة انها يجوز النقل وذلك لانها تؤخذ من اغنياء فترت في فقراء يقصد بها المسلمين. ولأن الله جل وعلا جعل اصناف الزكاة الثمانية للفقراء - [00:36:41](#)

المساكين فاذا بادها الفقير والمسكين صدق عليه انه بذل الزكاة لمستحقيها. انه بذل الزكاة لمستحقيها. ولأن النبي صلى الله عليه قال لقبصه يا قبيصه اقم عندنا حتى تأتينا الصدقة فكان يعني تجبي لبيت مال المسلمين. فقالوا بان هذا وما في معناه دل على انها طبعا بعض هذه الدالة قد - [00:37:06](#)

فيه فانما قال النبي صلى الله عليه وسلم تؤخذ من اغنياء فتغدو في فرائهم هو اراد لا شك انه ذات المكان لانه قصد في اه هذا المعنى. فعلى كل حال هذا وما في معناه قالوا بانه يجوز نقلها. يجوز آن النقل. فتحن نقول بان النقل جائز - [00:37:32](#) لعمومات الدالة التي تدل على هذا. لكنه ولا شك خلاف الاولى. فان دعت الى ذلك حاجة كمصلحة ونحوه فلا بأس وهذا هو الذي ذهب اليه ابن تيمية جمعا بين القولين. فيقول انه اذا احتج الى نقلها نقلت. وان هذا يستفاد من الدالة - [00:37:52](#) السابقة يستفاد من الدالة السابقة لكن لا شك اذا كان اهل البلد احوج فان بذلها فيهم اولى واتم وهو ما تدل عليه الدالة اه في جملتها. وهي ما تدل عليه الدالة في جملتها. اه يعني ولذلك جاء عن معاذ انه - [00:38:12](#)

وقال من انتقل من مخلاف فليؤدي زكاته في المكان الذي انتقل منه. لانها وجبت عليه فيه. دل هذا على ان الاصل عدم النقل لكن نقول دلت آن اذا كان لحاجة فانها تنقل وانه اذا نقلها جاز لان بذلها الى مستحقيها - [00:38:32](#) من اهل الزكاة وغيرهم نعم ولذلك قال المؤلفين فعلى اجزاء حتى على قول المؤلف بانها تجزى فتسقط عنه فلا يطالب ببذلها لكنه عندهم انه فعل ما يحرم. فالفرق بين مذهب جمهور اهل العلم ومذهب الحنابلة ان الحنابلة يرون انه اثم في النقل. لكنها صحيحة في الفعل - [00:38:52](#)

مجزئة في الحال. اما الجمهور فيرون انه ترك السنة والاتم فقط انه ترك السنة والاكمال. وهذا مذهب اكثرا اهل العلم كما نقل غير واحد من اهل العلم. فنقول هنا اذا انه - [00:39:15](#)

ينبغي الا تنقل لكن ان نقلها اجساد وان كان لمصلحة فانه قد يكون ذلك مستحبا. نعم. قال من هذا الا يكون في البلد فقراء فاذا لم يكن في البلد فقهاء فلا شك انها تبذل الى غيرهم. وهذا ظاهر وادا - [00:39:33](#) قررنا ما آن خلاف ما ذكر المؤلف فمن باب اولى ان يكون النقل في هذه الحالة متوجها او ظاهر نعم نعم اذا اه لو اراد المؤلف ان ينبه على مسألة قد تنشأ من - [00:39:53](#)

التقرير الاول وهو انه اذا كان هو في مكان وماله في مكان. فما تعلق الزكاة؟ هل هو المكلف او بالمال فيقول مؤلفه رحمه الله تعالى بانها تخرج من الزكاة الذي من المكان الذي فيه المال. لان الزكاة الاصل تعلقها بالمال - [00:40:23](#) والمكلف فيها تبع. فبناء على ذلك نقول هنا بانه يخرجها في في البلد الذي ماله فيه. كما جاء عن معاذ انه قال من انتقل من مكان الى مكان ام مخلاف فليؤدي زكاته في المكان الذي انتقل منه. لانه زكاته وجبت عليه في ذلك المكان - [00:40:43](#) اما الفترة يعني زكاة الفطر ذكرنا ان تعلقها بالبدن فبناء على ذلك يخرجها في المكان الذي هو في في المكان الذي هو فلو افترضنا مثلا ان شخصا عنده ابن آن قد سافر للدراسة - [00:41:03](#)

ايض؟ الاصل انه يخرجها في مكان ذلك الذي يدرس فيه هذا الولد انه يخرجها في مكان لان تعلقها اه البدن وكذلك لو سافر في ايام العيد الى مكان فانها تجب عليه حيث اه حيث وجبت فاذا كان قبل وجوبيها فوجبت عليه اه يعني - [00:41:21](#)

غابت عليه الشمس من اخر ايام رمضان وهو خارج بلده فانه بذل الزكاة في ذلك في ذلك المكان. فعلى قول الحنابلة انه لا يجوز له ان ينقلها. فلو اخرجها في بلده الاصل فانه غير جائز. وان كان مجزئا. لكن اذا قلنا بان الامر في هذا جائز - [00:41:46](#) لا اشكال ويكون آن المحل الكلامي هنا هو فيما هو الافضل فيه. نعم تعجيل الزكاة يعني اخراجها قبل مضي الحول عليها. فهل يجوز او لا يجوز؟ هذه مسألة من المسائل التي اختلف فيها اهل العلم - [00:42:06](#)

فالمشروع مذهب الحنابلة وهو قول عند الشافعية او قول الشافعي آآ انه يجوز اخراجها قبل آآ الحول بعام او عامين آآ لانه جاء عن العباس اننا انه بذل صدقته او زكاته - [00:42:27](#)

الاول كما جاء في غير ما حديث. وان كانت بعض هذه الاحاديث يعني اه فيها شيء وتكلم فيها اه اهل العلم. نعم فلكن آآ الحنابلة على الاخذ بها. الاخذ بها. نعم. خاصة وان المصلحة فيها متعلقة - [00:42:47](#)

بالفقراء والمساكين. فلما جيل ذلك قيل بالجواز في هذه المسألة. وقالوا هنا بأنه لا يجوز ل اكثر من حولين. لانه انما ورد بذلك الدليل وهي خلاف الاصل فلم يجز اكثراه من ذلك لم يجز اكثرا من ذلك نعم. قال ولا - [00:43:07](#)

يستحب لما ذكرنا من انه اه فيه خلاف والاحوط الذي يخرج من خلافهم ولو ظعيفا فاستبن. واه لانه ربما نقص النصاب وربما حصل بعض الاشياء فقالوا بأنه لا يستحب له ذلك. آآ يرتبون على ذلك مسائل لكن ربما يعني نذكرها في اول الدرس القادم. آآ لاني آآ - [00:43:27](#)

يعني الوقت يداهمني لتعلقنا وارتباطه بمكان اخر. فارجو ان يعذرني الاخوان وانا ما احببت والله ان يكون هذا آآ لكن اه امر الله اه جاء فاسئل الله الاعانة والتوفيق. اه ونستبيحكم عذرا والله اعلم وصلى الله - [00:43:47](#)

على نبينا محمد ايش عندك على عجل تعجيل سبأتي لعلنا نعود اليه في اول الدرس القادم ان شاء الله - [00:44:07](#)